

## منكورات جلب

يقتضي حضور الأشخاص التالية أسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المطارة  
عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجريمة
عصام امبيرو فانوس	صلح جزاء عمان	٩٧٨/٩/١٤	٩ صباحاً	جزائية
عادل علاء الدين محمد عطيه	"	٩٧٨/٩/١٢	"	"
داود محمد دواد العباسي	"	٩٧٨/٩/١٧	"	"
نظمي احمد مصطفى علان	"	٩٧٨/٩/٢٠	"	"
علي موسى عبد الحسن العتوم	"	٩٧٨/٩/٢١	"	"
مصطفى حماد	"	"	"	"
احمد محمود فايز	"	٩٧٨/٩/٢٣	"	"
حسن حسين موسى	"	٩٧٨/٩/٢٤	"	"
احمد موسى ابراهيم احمد	"	"	"	"
احمد عبد الخالق شوباش	صلح السلط	٩٧٨/٩/١٧	"	الأحتيال
علي عباس محمد احمد	"	٩٧٨/٩/٢٠	"	الأقتراء
فيصل عبدالله خلف	صلح الزرقاء	٩٧٨/٩/١٠	"	شيك
عبد محمد نجاح التوايه	صلح معان	٩٧٨/٩/١٧	"	اساءة الأتقان
جميل سالم مطر	"	"	"	الأحتيال
صالح كامل صالح	صلح للفرق	٩٧٨/٩/١٤	"	عمل متنافي للحياه

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٤ شوال سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ١٦ ايلول سنة ١٩٧٨ م. العدد ٢٨١

## الفهرس

صفحة

نظام رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٨ نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة المواصلات الملكية والاسلكية ٢٥١٣  
نظام رقم ( ٥٤ ) لسنة ١٩٧٨ نظام صندوق الضمان الاجتاعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم ٢٥٢٢

هكذا من الأعمال

## نحس الحسين لله ملك الله الملك للقرية الحاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٨

### نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية

صادر بالاستناد الى المادة (١٩) من قانون مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

المؤسسة	مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية .
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة .
الرئيس	رئيس مجلس ادارة المؤسسة .
المدير العام	مدير عام المؤسسة او من يفوضه خطيا .
المدير	مدير اية مديرية في مركز المؤسسة او في المحافظات والالوية .
المتعهد	اي شخص طبيعي او معنوي يقوم بتوريد اللوازم لها او بتنفيذ الاشغال اخصاها بها .
اللجنة	لجنة عطاءات المؤسسة المشكلة بمقتضى احكام هذا النظام .
اللوازم	الاموال المنقولة اللازمة للمؤسسة والتأمين عليها وصيانتها وكذلك الخدمات التي تحتاجها المؤسسة .

الاشغال الدراسات والتصاميم وانشاء الابنية والطرق والمقاسم ومد خطوط وشبكات النقل السلوكية واللاسلكية وانشاء المحطات الرئيسية ومحطات التقوية واقامة شبكات التوزيع الهاتفية والتلكسية وانشاء محطات رصد الاقمار الصناعية وجميع المشاريع الهندسية المتعلقة باعمال المؤسسة بمختلف انواعها وادارتها وصيانتها بما في ذلك التحاليل المخبرية والليدانية وشراء واستئجار ونقل وتقديم وتسليم المواد والتجهيزات والمعدات والقطع التبديلية الخاصة بهذه الاشغال وكل ما يلزم لها من استشارات فنية او مهنية ودراسات وتصاميم .

## الباب الاول

### اللوازم

#### الفصل الاول

##### الشراء

قواعد عامة :

المادة ٣ - لا تبشر اية عملية شراء تتجاوز قيمتها المقدرة ( ٣٠٠٠ ) دينار الا بموجب طلب شراء صادر عن المدير العام ومعمزا بمسند التزام مالي او باذن بالشراء صادر عن دائرة الموازنة العامة .

المادة ٤ - يجب ان يرفق طلب الشراء المنصوص عليه في المادة ( ٣ ) من هذا النظام بوصف واف للوازم المطلوب شراؤها وكذلك بمواصفات كاملة ودقيقة وواضحة لها مع بيان طريقة التغليف او التغليف او الحزم ووحدة المادة والكمية المراد شراؤها .

المادة ٥ - يقدم طلب الشراء الى الجهة المختصة بالشراء قبل وقت كاف لاتمام عملية الشراء والتوريد ، ولا ينظر في اي طلب على انه مستعجل الا اذا كانت حالة الاستعجال ناشئة عن حاجة طارئة لا يسهل توقعها او التنبؤ بها .

المادة ٦ - يطبق مبدأ المنافسة بين المناقصين او الباعين في جميع عمليات الشراء كلما كان ذلك ممكنا وبالطريقة التي تراها الجهة المختصة بالشراء مناسبة .

المادة ٧ - يراعى في عمليات الشراء الحصول على اللوازم بافضل الاسعار مع مراعاة درجة الجودة المناسبة والشروط الافضل لمصلحة المؤسسة .

المادة ٨ - يمنع في جميع عمليات الشراء تجزئة اللوازم المتشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

طريقة الشراء :

المادة ٩ - يتم شراء اللوازم عن طريق طرح عطاء كلما كان ذلك مفيدا وعمليا وذلك وفقا للظروف السائدة عند الشراء على انه يجوز للجهة المختصة بالشراء بموافقة الرئيس شراء اللوازم بالمفاوضة ( التزيم ) في اي من الحالات التالية مع مراعاة مبدأ المنافسة بين الباعين ما أمكن ذلك .

أ - شراء لوازم تقتضيها مواجهة حالة عامة طارئة .

ب - وجود ضرورة عاجلة لا تسمح باجراءات طرح عطاء .

ج - اذا كانت قيمة اللوازم لا تتجاوز ( ٣٠٠٠ ) دينار .

د - شراء خدمات مهنية .

هـ - اذا كان الشراء يتم خارج المملكة .

و - شراء لوازم محددة الاسعار من قبل السلطات الرسمية .

ز - اذا كان من غير الممكن الحصول على اللوازم الا من مصدر واحد فقط .

ح - اذا طرح عطاء ولم يكن بالمستطاع الحصول من خلاله على عدد مناسب من المناقصين او لم تكن الاسعار في العطاء معقولة او عند عدم الحصول على كامل الكميات من اللوازم المراد شراؤها عن طريق العطاء .

هكذا من الله

- ط - شراء لوازم للتدريب او التعليم كالافلام والمحطوطات .  
 ي - شراء خدمات تشتمل على اعمال صيانة او اصلاح او استبدال او فحص دون ان يكون حجم العمل معلوما عند الشراء .  
 ك - شراء قطع تبديلية او اجزاء مكحلة او آلات او ادوات او مهات لا تتوفر لدى اكثر من مصدر واحد بنفس درجة الكفاءة .  
 ل - عند النظر في توحيد الصنف او التقليل من التنوع او لغرض التوفير في اقتناء القطع التبديلية .  
 م - عند وجود نص قانوني او اتفاقية دولية توجب ذلك .  
 المادة ١٠ - تنظم اجراءات العطاءات وشروط الدخول فيها وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب توفرها في المناقصين بموجب تعليمات تنظيمية عامة يصدرها الرئيس وتنشر في الجريدة الرسمية ، وتفق بكل دعوة عطاء تطرحه المؤسسة .  
 المادة ١١ - يطرح المدير العام العطاءات ويحدد ثمناً لدعوة كل عطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق الملحقة بها وقيمة العطاء على انه للمدير العام توزيع هذه الدعوة بالجان على المناقصين وعلى للمحقيات التجارية الاجنبية وعلى الشركات الاجنبية غير المقيمة في المملكة التي تتطلبها او يرى توجيهها لها .

#### صلاحية الشراء :

- المادة ١٢ - يتم شراء اللوازم وفقاً للصلاحات التالية :  
 أ - للمدير والمسؤول عن ادارة وتنفيذ مشروع معين شراء لوازم :  
 ١ - لا تزيد قيمتها عن خمسين ديناراً بالطريقة التي يراها مناسبة .  
 ٢ - لا تزيد قيمتها عن مائة دينار بناء على توصية لجنة مشتريات محلية من موظفين اثنين يعينها .  
 ب - للمدير العام شراء لوازم :  
 ١ - لا تزيد قيمتها عن ( ٢٠٠ ) ديناراً بالطريقة التي يراها مناسبة .  
 ٢ - لا تزيد قيمتها عن ( ١٠٠٠ ) ديناراً بناء على توصية لجنة مشتريات من اثنين من موظفي المؤسسة يعينها .  
 ٣ - مهما كانت قيمتها اذا كانت اسعار اللوازم المراد شراؤها محددة من قبل المؤسسات الرسمية .  
 ج - للرئيس شراء لوازم لا تزيد قيمتها عن ( ٣٠٠٠ ) ديناراً بناء على توصية لجنة مشتريات من اثنين من موظفي المؤسسة يعينها .  
 د - مع مراعاة ما ورد في الفقرات السابقة من هذه المادة لا تشتري اية لوازم تزيد قيمتها عن ( ٣٠٠٠ ) ديناراً الا بقرار من لجنة عطاءات المؤسسة المشكلة بموجب احكام هذا النظام .

#### الشراء من خارج المملكة

- المادة ١٣ - أ - يجوز شراء اللوازم مباشرة من الخارج في اي من الحالتين التاليتين :  
 ١ - اذا لم تتوفر اللوازم المراد شراؤها في المملكة وتعتبر شراؤها عن طريق المراسلة .  
 ٢ - اذا رأى الرئيس ان شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة يعود بالنفع على المؤسسة .  
 ب - لرئيس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس الموافقة على ايفاد موظف او اكثر من موظفي المؤسسة الى خارج المملكة لشراء اللوازم في اي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة ( أ ) من هذه المادة شريطة ان يشترك في عملية الشراء موظف او اكثر من موظفي البعثة الاردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها وذلك بقرار من رئيس تلك البعثة .

#### الفصل الثاني

##### لجنة عطاءات المؤسسة

- المادة ١٤ - أ - يشكل المجلس من بين اعضائه لجنة تعرف باسم ( لجنة عطاءات المؤسسة ) تتألف من خمسة اعضاء يكون المدير العام واحداً منهم ، ويعين المجلس من بينهم رئيساً لها ونائباً للرئيس ، كما يعين المدير العام احد موظفي المؤسسة سكرتيراً للجنة وتصرف لاجرائها بدلات الجلسات المقررة للمجلس .  
 ب - يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور ثلاثة من اعضائها على الاقل على ان يكون رئيس اللجنة او نائبه في حالة غيابه واحداً منهم .  
 ج - تصدر قرارات اللجنة بالاجماع او باكثرية الاعضاء الحاضرين وتصبح قراراتها قطعية حال التصديق عليها من المجلس .  
 المادة ١٥ - للجنة الاستعانة بالخبراء والفنيين للاستفادة من خبراتهم في اي موضوع مطروح عليها وعلى جميع الدوائر التعاون الكامل مع اللجنة في ذلك ، وللرئيس بناء على توصية رئيس اللجنة منح الخبراء والفنيين وسكرتير اللجنة مكافآت مالية تتناسب والاعمال التي قاموا بها بتكليف من اللجنة .  
 المادة ١٦ - للجنة ان تعهد الى لجنة مشتريات او هيئة اجنبية القيام بعملية شراء اية لوازم نيابة عنها في الحالات التي يتعذر او يصعب فيها على اللجنة القيام بالعملية .  
 المادة ١٧ - يتولى المدير العام التوقيع على اتفاقيات توريد اللوازم مع المتعهدين تنفيذاً للقرارات الصادرة عن اللجنة وله ان يفوض اياً من كبار موظفي المؤسسة هذه الصلاحية .

#### الفصل الثالث

##### استلام اللوازم وادخالها في القيود

- المادة ١٨ - تشحن جميع اللوازم المشتراة من قبل اللجنة والواردة من خارج المملكة باسم المدير العام .  
 المادة ١٩ - أ - تشكل في المؤسسة لجنة او اكثر تتألف من ثلاثة من موظفيها يعينهم المدير العام وتناط بها مهمة استلام اللوازم التي ترد للمؤسسة من المتعهدين وتزيد قيمتها على مائتي دينار وذلك بعد التثبت من مطابقتها للمواصفات والشروط المقررة في العطاءات والاتفاقيات المبرمة بشأنها .  
 ب - على كل لجنة استلام في المؤسسة تنظيم ضبط بشأن اللوازم الواردة اليها وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ توريد اللوازم المطلوبة يتضمن قبول اللوازم او رفض استلامها مخالفتها للمواصفات والشروط المقررة وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضمنية في حالة مخالفة احكام هذه الفقرة وينظم الضبط من عدد مناسب من النسخ تسلّم احداها لمورد اللوازم .  
 ج - اذا قررت لجنة استلام اللوازم رفض استلام اللوازم الواردة مخالفتها للمواصفات والشروط المقررة فللمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار اللجنة الى الجهة التي اصدرت قرار شراء اللوازم ويكون قرار تلك الجهة في قبول استلام اللوازم او رفض استلامها قطعياً .  
 د - تعتبر اللوازم لموردة قبل قبولها نهائياً بحكم الامانة كما يعتبر بقاء اللوازم المرفوضة مخالفتها للمواصفات والشروط المطلوبة في مستودع المؤسسة او لديها بحكم الامانة ايضاً ولا يجوز استئصال اي جزء من تلك اللوازم في الحالتين او صرفها او التصرف بها بآية صورة من الصور ، وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضمنية لاي موظف يخالف احكام هذه الفقرة .

هكذا من الشراء

المادة ٢٠ - يجري استلام المساعدات والهبات بمطابقتها على كشف الشحن او اية وثيقة اخرى تبين مواصفات المواد وكمياتها ويجري ادخالها في القيود وفق الاصول المتبعة في ادخال اللوازم المشتراه .

المادة ٢١ - أ - يجري ادخال اللوازم في قيود المستودع وبعد استلامها من قبل لجنة الاستلام مباشرة على ان تكون ممززة بالوثائق التالية :

- ١ - مستندات الادخال
- ٢ - ضبط لجنة الاستلام او طلب ( المشتري المحلي )
- ٣ - القانون او بوليصة الشحن

ب - تمزج مستندات اخراج اللوازم للقولة من مستودع لآخر بمستندات ادخال من المستودع الذي نقلت اليه تلك اللوازم .

ج - تسلم اللوازم المصنعة او المحولة الى المستودع بموجب مستند ادخال يبين فيه رقم مستند اخراج اللوازم الاساسية التي استعملت في عملية التصنيع او التحويل .

المادة ٢٢ - اللوازم الزائدة على ارصدة السجل او القطع او الاجزاء المستخرجة من لوازم جرى شطبها تقيد عهدة في قيود اللوازم حسب الاصول .

المادة ٢٣ - تملك المؤسسة القيود والسجلات والبطاقات اللازمة وفق احداث الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم وتنظيم المستودعات .

#### الفصل الرابع

##### صرف وبيع واتلاف وشطب اللوازم

المادة ٢٤ - تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم على النموذج المقرر لهذه الغاية موقعا من المدير العام .

المادة ٢٥ - يتم اخراج اللوازم بموجب مستند اخراج معزز بنسخة طلب صرف لوازم على ان يوقع مستند اخراج من مستلم اللوازم .

المادة ٢٦ - اذا قرر المدير العام ان اللوازم اصبحت غير صالحة وان جميع الطرق قد استنفدت للاستفادة منها بصورة اقتصادية تباع اللوازم بواسطة لجنة ثلاثية من موظفي المؤسسة يعينها المدير العام ولهذه اللجنة بيع تلك اللوازم بلزادة العلنية او المزاد السرية بطريقة الطرف المحتوم ولها ان تضع الشروط اللازمة لعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذا .

المادة ٢٧ - اذا اقتنع المدير العام بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة او الفائضة عن حاجة المؤسسة للبيع او ان نفقات البيع تتجاوز الثمن المحتمل فيحوز له ان يقرر اتلافها اصوليا وشطبها من القيود .

المادة ٢٨ - يعلن عن اللوازم المنوي بيعها بالصحف او باية وسيلة اعلان اخرى مناسبة .

المادة ٢٩ - تباع اللوازم الصالحة والفائضة عن حاجة المؤسسة بعد استنفاد جميع الطرق للاستفادة منها في اية دائرة اخرى الى الاشخاص او الشركات او المؤسسات الاهلية بالسعر العادل الذي تقدره لجنة ثلاثية يشكها المدير العام وتتمتع ببيع هذه اللوازم وفقا للصلاحيات التالية :

- أ - اللوازم التي لا تتجاوز قيمتها الاصلية خمسين دينار بموافقة المدير العام .
- ب - اللوازم التي تتجاوز قيمتها الاصلية خمسين دينار بموافقة الرئيس .

المادة ٣٠ - لا يجوز تسليم اللوازم المباعة لغير الدوائر الحكومية الا بعد دفع ثمنها من المشتري وعلى امين المستودع المختص تعزيز مستند الاخراج برقم وتاريخ وقيمة ايصال قبض الثمن .

المادة ٣١ - الرئيس ان يهدي اية لوازم تعود للمؤسسة لا تزيد قيمتها على خمسين دينار للمؤسسات الرسمية العامة او الاهلية او الجمعيات الخيرية او النوادي الرياضية او الرابطة الثقافية والفنية او اية حكومة او مؤسسة اقليمية او دولية او اجنبية لغايات تحسين العلاقات وتبادل المعلومات معها واذا زادت قيمة اللوازم المراد اهداؤها على الخمسين دينار فتؤخذ موافقة رئيس الوزراء على ذلك .

المادة ٣٢ - للرئيس بناء على تنسيب المدير العام ان يعير او يقر او ينقل اية لوازم فائضة عن حاجة المؤسسة الى اية دائرة حكومية بحاجة اليها على ان يسجل هذا الاجراء في قيود اللوازم .

المادة ٣٣ - عند اتلاف او بيع لوازم غير صالحة للاستعمال او فائضة عن الحاجة يجب ان تؤيد مستندات الاخراج للمنظمة بشأنها بشهادة تتضمن انها اتلفت او بنسخة من قائمة البيع وان يشار في المستندات المذكورة الى الاذن المعطى بالاتلاف او البيع .

المادة ٣٤ - للمدير العام او من يفوضه خطيا اتلاف اللوازم عندما يتأكد انها اصبحت غير قابلة للاستعمال وان اتلافها امر ضروري على ان يتم الاتلاف باشراف لجنة ثلاثية يؤلفها المدير العام لهذه الغاية ويشترط في ذلك ان يؤيد طلب الاتلاف بشهادة ثلاثة من موظفي الدائرة تتضمن مايلي :

( نشهد اننا قد عابنا اللوازم المبينة ادناه والتي هي في عهدة ..... فوجدناها غير صالحة للاستعمال او للبيع ولذلك فاننا نوصي باتلافها ) .

المادة ٣٥ - للرئيس بناء على تنسيب من المدير العام شطب اية خسارة تقع في اللوازم اذا كانت قيمتها وقت الشطب لا تتجاوز ( ٣٠٠ ) دينار شريطة ان لا يكون هناك اهلاك او اختلاس وفيها عدا ذلك لا تشطب اية خسارة الا بقرار من المجلس .

المادة ٣٦ - أ - للرئيس تحصيل قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او اية خسارة وقعت فيها من الموظف او الموظفين المتسببين في ذلك ويجب ان يشار الى ذلك في القيود .

ب - عند شطب اللوازم المفقودة او الناقصة او غير الصالحة فيجب ان يشار الى اذن الشطب في قيود اللوازم .

#### الفصل الخامس

##### الاشراف على اللوازم ومراقبتها

المادة ٣٧ - للمدير العام مسؤول عن الاشراف على لوازم المؤسسة ومراقبتها واتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لحفظها وتنظيمها وحسن الاستفادة منها واستعمالها في الاغراض المقررة لها بما في ذلك مايلي :

- أ - تأسيس وحدة ادارية للوازم مهمتها حفظ وتخزين وصرف ومراقبة اللوازم في المؤسسة وفق احكام هذا النظام .
- ب - المحافظة على اللوازم والتأكد من صحة قيودها وتاريخ انتهاء صلاحيتها بين حين وآخر .
- ج - تعيين لجان من ملاك المؤسسة للتفتيش على المستودعات التابعة لها وجردها محتوياتها في اي وقت تراه تلك اللجان لازما على ان لا يقل عدد عمليات التفتيش عن مرة واحدة في السنة .
- د - تصنيف اللوازم وفق احداث الاساليب .

هكذا من الأشغال

المادة ٣٨ - على أمين المستودع أو أي موظف عهد إليه باستلام لوازم وفق احكام هذا النظام ان يتقيد بما يلي :

- أ - ان يقدم كفالة عدلية يحدد المدير العام مقدارها .
  - ب - ان يقدم تقارير دورية عن حالة اللوازم الموجودة في عهده مرة في السنة على الاقل معززة بقوائم اللوازم غير الصالحة للاستعمال والفائضة عن الحاجة والناقصة .
- المادة ٣٩ - أ - يجري الاستلام والتسليم بين امانة المستودعات أو من يعهدتهم اية لوازم بموجب قوائم جرد مطابقة لقيود المستودع موقعة من المسلم والمستلم معا ويصادق على توقيعيهما رئيسهما المباشر .
- ب - اذا لم يتمكن أمين المستودع السلف لأي سبب كان من تسليم خلفه ما يعهدته من لوازم فيتم الاستلام بمعرفة لجنة يعينها الرئيس المباشر لهذه الغاية .
- ج - عند ظهور اية زيادة أو نقص في موجودات المستودع فيجب تنظيم قوائم منفردة لكل من الزيادة أو النقص والتوقيع عليها من جميع الاطراف المشتركة في الاستلام والتسليم .
- المادة ٤٠ - على المدير العام ان يشكل لجانا خاصة لفحص أو لجرد مستودعات المؤسسة وتفتيشها وتقديم تقارير بشأنها مرة في كل سنة على الاقل .

### الباب الثاني الاشغال الفصل الاول قواعد عامة

المادة ٤١ - تنفذ اشغال المؤسسة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية :

- أ - التنفيذ المباشر من قبل المؤسسة
- ب - العطاء
- ج - التلزييم

المادة ٤٢ - تنظم اجراءات العطاءات وشروط الدخول فيها وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب توفرها في المتعهدين والقواعد والاحكام الواجب ادراجها في العقود التي تنظم العلاقة بين المؤسسة والمتعهدين بموجب تعليمات يصدرها الرئيس وتنشر في الجريدة الرسمية وترفق بكل عطاء تطرحه المؤسسة

المادة ٤٣ - يطرح المدير العام عطاءات الاشغال ويحدد ثمنًا لدعوة كل عطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق الملحقة بها وقيمة العطاء على انه يجوز للمدير العام توزيع هذه الدعوة بالحيان على المتعهدين وعلى الملحقين التجارية الاجنبية وعلى الشركات الاجنبية غير المقيمة في الاردن والتي تطلبها او يرى توجيهها اليها .

### الفصل الثاني صلاحيات تنفيذ الاشغال

المادة ٤٤ - تنفذ اشغال المؤسسة وفقا للصلاحيات التالية :

- أ - بقرار من المدير بالطريقة التي يراها مناسبة اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز الف دينار .
- ب - بقرار من المدير العام بناء على تنسيب لجنة عطاءات محلية مؤلفة من المدير رئيسا وعضوية اثنين من موظفي مديريته يختارها المدير العام اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز خمسة الاف دينار .

ج - بقرار من الرئيس بناء على تنسيب لجنة تتألف من المدير العام رئيسا وعضوية اثنين من موظفي المؤسسة يعينها الرئيس اذا كانت قيمة الاشغال تزيد عن خمسة الاف دينار ولا تتجاوز عشرين الف دينار .

د - بقرار من لجنة عطاءات المؤسسة وذلك اذا كانت قيمة الاشغال تتجاوز عشرين الف دينار ويخضع قرار اللجنة لتصديق المجلس كما ان لهذه اللجنة ممارسة صلاحيات اللجنتين الواردين في الفقرتين ( ب ، ج ) من هذه المادة .

المادة ٤٥ - يتولى الرئيس أو من يفوضه خطيا توقيع العقود مع المتعهدين لتنفيذ الاشغال نيابة عن المؤسسة تنفيذًا للقرارات الصادرة عن لجنة عطاءات المؤسسة .

المادة ٤٦ - في الاحوال الاستثنائية والمستعجلة أو لتوحيد الاليات أو امكانية الحصول على عروض افضل يجوز تلزيم الاشغال على الوجه التالي شريطة بيان الاسباب الموجبة للاختيار وعلى ان تكون الاسعار مناسبة ومعقولة :

أ - بقرار من المدير اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز الف دينار .

ب - بقرار من المدير العام بناء على تنسيب المدير اذا كانت قيمة الاشغال تتراوح بين الف وخمسة الاف دينار .

ج - بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام اذا كانت قيمة الاشغال تزيد على خمسة الاف دينار ولا تتجاوز ثلاثين الف دينار .

د - بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس اذا كانت قيمة الاشغال تتجاوز ثلاثين الف دينار .

المادة ٤٧ - لا تؤثر الزيادة التي تظهر في قيمة الاشغال اثناء التنفيذ على صلاحية اللجنة التي احالت عطاءها أو الجهة التي قامت بتلزييمها مادامت الزيادة لا تتجاوز ( ٣٥ ٪ ) من قيمة القرار الاساسي .

المادة ٤٨ - اذا اقتضت ظروف العمل القيام باشغال جديدة لم ترد اسعارها في العطاء أو ان تلتزم فتعتبر هذه الاشغال اعمالا اضافية لا تحتاج الى أي عطاء أو تلزيم جديد شريطة ان لا تزيد قيمة هذه الاشغال الجديدة مع الزيادة الواردة في المادة السابقة عن ( ٣٥ ٪ ) من قيمة العطاء أو التلزيم الاساسي على ان تؤخذ موافقة الجهة التي احالت العطاء أو قامت بتلزيم العمل اصلا على اسعار الاشغال الجديدة .

المادة ٤٩ - تعتمد جداول تصنيف المتعهدين الصادرة عن وزير الاشغال العامة .

المادة ٥٠ - للرئيس بتنسيب من المدير العام حرمان أي معتمد من تنفيذ اشغال المؤسسة لمدة معينة اذا تبين له عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أو تكرار قصوره في تنفيذها .

### الباب الثالث مواد عامة

المادة ٥١ - يجري قيد ما يحصل من قيمة اللوازم الناقصة والمفقودة والمباعة على النحو التالي :

- أ - ما يحصل من تلك القيمة خلال السنة المالية التي تم صرف ثمن اللوازم الناقصة أو المفقودة أو المباعة من حسابها يقيد في حساب المصروفات المستردة والفصل والمادة التي صرفت منها .
- ب - ما يحصل من تلك القيمة في سنة غير السنة المالية التي تم صرف ثمن اللوازم الناقصة أو المفقودة أو المباعة من حسابها يقيد في حساب مادة ( ثمن لوازم الدوائر في فصل الواردات المختلفة من الموازنة العامة ) .

هكذا من الأشغال

المادة ٥٢ - يحظر الحك والمسح، الشطب في القيود أو الطلبات أو المستندات ويجري التصحيح اللازم بالحبر الاحمر ويوقع عليه من قبل الموظف الذي اجري التصحيح .

المادة ٥٣ - تميز جميع لوازم المؤسسة برسم خاص وفقا للتعليمات التي يصدرها الرئيس كلما كان ذلك ممكنا .

المادة ٥٤ - اذا نشأت اية حالة لا يمكن معالجتها بموجب احكام هذا النظام او نشأ اي خلاف في تطبيقه فيرفع الامر الى مجلس الوزراء ليصدر القرار الذي يراه مناسباً بشأن تلك الحالة او ذلك الخلاف ويكون قراره قطعياً .

المادة ٥٥ - للرئيس بناء على تنسيب المدير العام ان يصدر التعليمات العامة اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك النماذج والسجلات والقيود الخاصة بتنظيم وإدارة شؤون اللوازم

المادة ٥٦ - أ- يعاقب اي موظف يخالف احكام هذا النظام بالعقوبات التأديبية المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب- يجوز لرئيس ديوان المحاسبة بموافقة رئيس الوزراء احالة الموظف المخالف الى المجلس التأديبي اذا لم يتخذ بحقه اية اجراءات تأديبية من المرجح المخصص .

المادة ٥٧ - يلغى ( نظام مقاولات الاشغال مؤسسة المواصلات السلوكية والاسلوكية ) رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٧٦ واية تعديلات طرأت عليه واي تشريع اخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٨/٨/٢٧

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع بالوكالة وزير التربية وزير السياحة والآثار الاعمال والتعليم ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء احمد عبدالكريم الطراونه غالب بركات هذنان ابو عوده عبد السلام المجالي

وزير الشؤون والمغتربات الاسلوكية وزير الاتشاء والتعمير ووزير الدولة للشؤون الخارجية كمال الشريف عصام المجولني حسن ابراهيم

وزير الصناعة والتجارة الثقافة والشباب البلدية والقروية وزير الشؤون وزير الداخلية نجم الدين الدجاني الشريف نواز شرف ابراهيم ايسوب عبد الرؤوف الروابده سليمان عرار

وزير المواصلات الزراعة حكمت السلاكت علي سحيبات سعيد بيينو وزير المالية محمد النبلس

## نظام صندوق الضمان الاجتماعي

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور

وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٧

أمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ( ٥٤ ) لسنة ١٩٧٨

## نظام صندوق الضمان الاجتماعي

للعاملين في وزارة التربية والتعليم

صادر بالاستناد للمادتين ( ١١٥ ، ١١٧ ) من قانون التربية والتعليم رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

الوزارة	وزارة التربية والتعليم
الوزير	وزير التربية والتعليم
السوكيل	وكيل الوزارة
الصندوق	صندوق الضمان الاجتماعي المنشأ بموجب احكام هذا النظام
المشترك	كل عضو مشترك في الصندوق
المجلس	مجلس ادارة الصندوق المؤلف بموجب احكام هذا النظام .
المستحقون	الورثة الشرعيون وفق احكام الشريعة الاسلامية بالنسبة للموظفين المسلمين ووفق القوانين الوارثة المطبقة لدى الطوائف الاخرى بالنسبة للموظفين الاخرين .
للتعويض	

المادة ٣ - ينشأ في الوزارة صندوق يسمى ( صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم ) له ميزانية مستقلة وتتكون موارده المالية مما يلي : -

أ - اشتراكات المشتركين .

ب - موجودات صندوق مساعدة ورثة موظفي الوزارة .

ج - حوائد استثمار اموال الصندوق

د - الهبات والتبرعات والاعانات التي تسلمها المجلس .

المادة ٤ - أ - يكون الاشتراك في هذا الصندوق الزاميا لجميع العاملين في الوزارة .  
ب - تكون قيمة الاشتراك دينارا واحدا شهريا وتسهم من راتب المشترك وتحوّل الى الصندوق في نهاية كل شهر وتخضع في تحصيلها لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٥ - تزول عضوية المشترك بانتهاء عمله في الوزارة بما في ذلك الانتقال للعمل خارجها .

المادة ٦ - أ - يدفع للمستحقين للتعويض مبلغ ( ٢٠٠٠ ) دينار حين وفاة المشترك  
ب - يدفع للمشارك مبلغ ( ٢٠٠٠ ) دينار حين اصابته بعجز كلي دائم اما اذا اصاب بعجز جزئي دائم فيدفع له من ذلك المبلغ بنسبة العجز .

ج - يدفع للمشارك مبلغ ( ١٠٠ ) دينار حين وفاة احد المستحقين للتعويض على ان لا يقل عمره عن سنة واحدة .

د - اذا لم يكن للمشارك اي شخص مستحق للتعويض فيعود مبلغ التعويض للصندوق .

المادة ٧ - أ - يدفع للمشارك عند انتهاء خدماته تعويض محسوب كما يلي -

١ - ( ٤٠٠ ) دينار عن مدة الخدمة عشر سنة الاولى .

٢ - ( ٤٠ ) دينارا عن كل سنة من سنوات الخدمة التالية .

ب - لا ترد المبالغ المحسومة الى المشترك اذا كانت مدة خدمته اقل من ٥ سنوات .

اما اذا كانت مدة خدمته من ٥ - ١٥ سنة فيسترد ما دفع .

المادة ٨ - تقرر حالات العجز الكلي او الجزئي الدائم بموجب تقرير اللجنة الطبية الحكومية المختصة .

المادة ٩ - أ - يشرف على ادارة الصندوق مجلس ادارة مؤلف من تسعة اعضاء على النحو التالي :

١ - الوزير رئيسا

٢ - الوكيل نائبا للرئيس

٣ - مدير الصندوق عضوا

٤ - ستة اعضاء يجري انتخابهم من قبل الجمعية العمومية من بين اعضاءها لمدة ستين .

ب - تكون اجتماعات المجلس مرة واحدة في الشهر او كلما دعت الضرورة وتكون اجتماعاته قانونية بحضور ثلثي الاعضاء ، وتتخذ قراراته بالايجاب او باغلبية الحضور .

ج - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او بطلب من ثلاثة اعضاء .

المادة ١٠ - تناط بالمجلس المهام التالية :

أ - تخطيط السياسة العامة للصندوق ومتابعة تنفيذها وفقا لقرارات الجمعية .

ب - اعداد الميزانية العامة للصندوق وعرضها على الجمعية في نهاية كل سنة .

ج - اتخاذ القرارات الخاصة بدفع التعويض للمشارك او للمستحقين للتعويض بموجب الاحكام المقررة بهذا النظام .

د - تعيين المحاسبين القانونيين للادارة والتدقيق حسابات الصندوق .

هـ - اعداد التقرير السنوي .

و - دعوة الجمعية للاجتماع .

المادة ١١ - أ - تتكون الجمعية من :

١ - الوزير رئيسا

٢ - اعضاء لجنة التربية والتعليم في مركز الوزارة .

٣ - اعضاء لجان التربية والتعليم في مديريات التربية والتعليم في المحافظات والاولية .

٤ - مدير الصندوق عضوا وامينا للسر

ب - تكون اجتماعات الجمعية مرة واحدة في السنة او كلما دعت الضرورة وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور ثلثي الاعضاء وتتخذ قراراتها بالايجاب او باغلبية الحضور .

المادة ١٢ - تناط بالجمعية المهام التالية :

أ - اقرار السياسة العامة للصندوق .

ب - مناقشة التقرير السنوي الذي يعده المجلس .

ج - اقرار الميزانية العامة للصندوق .

د - اقتراح اي تعديلات على هذا النظام او التعليمات الصادرة بموجبه .

المادة ١٣ - للوزير تكليف اي موظف من الوزارة للعمل في الصندوق .

المادة ١٤ - يعين الوزير بتنصيب من المجلس مديرا للصندوق ويقوم بالواجبات التي يحددها له المجلس .

المادة ١٥ - للوزير بتنصيب من المجلس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

### الحسين بن طلال

١٩٧٨/٨/٢٧

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير التربية
العدل	السياسة والاثار	الاملا	والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
احمد عبد الكريم الطراونه	فالح بكسات	عنان ابو عوده	عبد السلام المجالي

وزير	وزير	وزير	وزير
التوطين	والقضايا الاسلمية	العمل	الاتشاء والتعمير ووزير
مروان القاسم	كامل الشريف	عصام المعجلوني	دولة للشؤون الخارجية
			حسن ابراهيم

وزير	وزير	وزير	وزير
الصناعة والتجارة	الثقافة والشباب	البلدية والتربية	الصحة
نجم الدين الدجاني	الشريف فواز شرف	ابراهيم ايوب	هدى القزوف الروابده
			سليمان شرار

وزير	وزير	وزير	وزير
المواصلات	الزراعة	التنقل	الاشغال العامة
سعيد التل	حكمت الساكت	علي سحيحات	سعيد بينو
			محمد الدباس

هكذا من الله